مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية

ISSN

٢٠٧٠٩٨٣٨ (مطبوع) ٣٠٠٦٧٦٧٧(إلكتروني)

العدد الثاني / المجلد الثامن عشر

تاريخ النشر/ ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٦

دور مبعوث الامم المتحدة الخاص في تسوية النزاع المسلح غير الدولي

The role of special envoy of united nations in settlement non-international armed conflicts

أ.م.د. شذى عبودي عباس

جامعة الفرات الأوسط التقنية\الكلية التقنية الإدارية كوفة

دكتوراه في القانون الدولي العام

Shathaalbazy@gmail.com

المستخلص

ان عملية ارسال المبعوثين الاممين تشكل ممارسة عملية قام بها الأمناء العامون لمواجهة التوسع الهائل في عدد النزاعات حول العالم و عدم قدرة الأمين العام على متابعة ومعالجة جميع هذه النزاعات فيلجأ الى ايفاد المبعوثين الأمميين وذلك لمحاولة ايجاد حل سلمي للنزاع، ليتزايد عدد المبعوثين مع تزايد فداحة المشكلات واتساع رقعة العنف في المنطقة الجغرافية الجاري فيها النزاع.

والمبعوث الاممي عندما يتولى عملية الوساطة، فهو يكلف بعملية معقدة وشاقة تحتوي العديد من الاعمال وتعترضها الكثير من العقبات وتتطلب قدرا كبيرا من الخبرة والصبر والمثابرة، لذا غالبا ما تتطلب الامم المتحدة توافر شروط ومواصفات معينة فيمن يتولى هذا المنصب منها الحياد والجدارة والنزاهة والصبر والمعرفة الثقافية العالية واللغة، كذلك الالمام بقواعد القانون الدولي بما فيها قواعد المسؤولية الدولية وحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني، وهو يتمتع في مقابل ذلك بكافة ما يتمتع به الموظف الدولي من حقوق وامتيازات وحصانات .

الكلمات المفتاحية: المبعوث الاممي، اتفاقية السلام ،المفاوضات، صنع السلام، الأطراف المتنازعة

Abstract

The work of the United Nations envoy in settling non-international armed conflicts specifically falls within the framework of peacemaking، which is defined as the work aimed at stopping existing conflicts between its parties and preventing them from continuing as it comes in the first stage of the preventive diplomacy stages that involve other interrelated concepts، namely، peace-keeping and peace-building .

The process of sending international envoys constitutes a practical exercise by the general secretaries to confront the tremendous expansion in the number of conflicts around the world and the inability of the Secretary-General to follow up and address all these conflicts so he resorted to dispatching UN envoys to try to find a peaceful solution to the conflict، so that the number of envoys increases with the increase in the severity of the problems and the extent of the extent Area of violence in the geographic region in which the conflict is taking place.

Key words: envoy. negotiations, agreements, united nations.

المقدمة

أُوفد العديد من مبعوثي الأمم المتحدة ولسنوات عديدة للاضطلاع بمهام المساعي الحميدة والوساطة، اما بمبادرة من الأمين العام او بناءً على طلب الأطراف في المنظمة الدولية او امتثالا لطلب من الجمعية العامة او مجلس الامن، وبعثات الأمم المتحدة اليوم تنتشر في أفريقيا وغرب اسيا واوربا، بما في ذلك المبعوثين المتمركزين خارج منطقة النزاع لكنهم يقومون بزيارتها بانتظام، كذلك الذين يرأسون بعثات سياسية خاصة او عمليات حفظ سلام في الميدان ويقودوا عمليات وادوار متنوعة، وبالتالي يمكننا التمييز بين صورتين لعمل المبعوث الاممي، صورة العمل الفردي حيث يعمل المبعوث بشكل منفرد او ضمن فريق صغير من الخبراء بشؤون الوساطة لتقديم المشورة والدعم اثناء اجراء المفاوضات، وبين صورة العمل المشترك والشامل وذلك ضمن اطار بعثات الأمم المتحدة المتكاملة .

والمبعوث الاممي خلال ممارسته لجهود الوساطة وهي عملية طويلة ومعقدة ومتشابكة يحتاج الى العون والمساعدة ودعم جهوده لإحلال السلام، والأمم المتحدة اعدت فرقا خاصة من الخبراء والمتخصصين في مجال الوساطة مهمتهم تقديم الارشادات والنصح الى المبعوثين، الى جانب ان المبعوث قد يحصل على الدعم من جهات دولية ممثلة بالمنظمات الإقليمية ومادون الإقليمية التي تتحد جهودها في إحلال السلام مع جهود الأمم المتحدة.

اهمية البحث

تتجسد اهمية البحث في الدور الكبير الذي يمارسه المبعوث الاممي في اطار جهود الامم المتحدة المبذولة في مجال صنع السلام لمنع استمرار النزاعات المسلحة غير الدولية، فهو اول اجراء يمكن ان تتخذه الامم المتحدة حين يكون النزاع في بدايته وتسعى من خلال ارساله الى تفادي استمرار النزاع وتطوره وخاصة في ظل انقطاع الاتصال بين اطراف النزاع .

اشكالية البحث

يتناول البحث اشكالية عامة واشكالية خاصة اما الاشكالية العامة فهي عبارة عن عدة اشكاليات تتعلق اولها بالأساس القانوني الذي تم الاستناد اليه في تعيين وارسال مبعوثين أممين الى مناطق النزاع دون اشارة صريحة لذلك في الميثاق والنظام الاساسي الخاص بموظفي الامم المتحدة، وهناك اشكالية اخرى تتعلق بمعرفة كيفية ممارسة المبعوث الاممي لعمله وماهي الخطوات التي يسير عليها في سبيل الوصول الى اتفاق سلام تلتزم به الاطراف، كذلك تحديد اسباب نجاح وفشل المبعوث الاممي في اداء عمله .

اما الاشكالية الخاصة فهي تتعلق بمشكلة محددة وهي إنه على الرغم من العدد الكبير جدا من المبعوثين الأمميين الذين ترسلهم المنظمة الدولية الى مختلف البلدان التي تشهد نزاعات مسلحة غير دولية الا إنه في اغلب الاوقات لا توجد النتائج الايجابية الواضحة والملموسة لعملهم في ايقاف النزاع والتوصل لحل سريع لانهائه، وبالتالي هل ان المشكلة بالمبعوث الاممي وقدراته الذاتية ؟ ام ان المشكلة تكمن في طبيعة النزاع واطرافه، ام في العوامل الخارجية المحيطة، وماهي الحلول المقترحة؟.

نطاق البحث

يتحدد نطاق بحثنا من حيث الموضوع في تسوية النزاعات المسلحة غير الدولية دون النزاعات المسلحة الدولية، كما ويتحدد من حيث الزمان بتسوية النزاعات المسلحة غير الدولية في اطار صنع السلام ويخرج عن نطاق بحثنا اعمال حفظ السلام وبنائه، ويتحدد النطاق من حيث الاشخاص بمبعوث الامم المتحدة الخاص دون غيره من موظفي الامم المتحدة او البعثات الاممية.

منهجية البحث

ان افضل منهج يمكن اتباعه في بحثنا هذا هو اتباع المنهج الوصفي التحليلي، فمن خلال المنهج الوصفي نقف على وصف المبعوث وعمله، ومن خلال المنهج التحليلي نحلل دور المبعوث لمعرفة متى يكون مؤثرا في تسوية النزاعات سلميا، ومن خلال المنهج التطبيقي نقف على بعض الممارسات العملية اينما وجدت لتعزيز ما نتوصل اليه من نتائج.

خطة البحث

بإمكاننا ان نوزع عملية الوساطة التي يقوم بها المبعوث على ثلاث مراحل، المرحلة الأولى هي المرحلة السابقة لعملية التفاوض، والمرحلة الثانية هي مرحلة اعداد اتفاق السلام، اما المرحلة الثالثة فهي مرحلة التنفيذ، وسنتناولها تباعا:

المطلب الأول

مرحلة ما قبل المفاوضات

لا يستطيع المبعوث الاممي الدخول مباشرة في محادثات السلام مع الأطراف وينجح في عمله دون ان يستعد ويحضر لعملية الوساطة، فنجاحه في عمله يتطلب منه الإحاطة الكاملة بأسباب وعوامل نشوب النزاع وجذورها التاريخية، وعليه البحث عن المصالح والاهتمامات المشتركة لأطراف النزاع والتي يمكن استغلالها للحل، كما عليه ان يضع جدول اعمال وينسق الخطوات التي يروم القيام بها مع كافة أطراف النزاع والجهات الإقليمية والدولية المؤثرة.

عليه سنبحث في هذا المطلب الخطوات المتخذة في هذه المرحلة وهي:

الفرع الأول

الاستعداد

العمل الدبلوماسي في المقام الأول هو براعة شخصية وان اكثر الموارد قيمة في العمل الدبلوماسي هي الموارد البشرية لذا ينبغي على الوسطاء والمبعوثين ان يكونوا مستعدين للعمل الدبلوماسي وصادقين، وان يدركوا كيف يكسبوا الثقة ويعملوا على أساس التعقل وعدم التمييز والشفافية والسرية، وقد كرست الأمم المتحدة قدرا كبيرا من الجهد على مدى الأعوام القليلة الماضية لتحسين قوائمها من كبار المبعوثين والوسطاء والخبراء الذين تنشرهم لتدارك الحالات الصعبة في انحاء العالم [٥].

وبصورة عامة يحتاج المبعوث الى الخبرة الجيدة بالوساطة بالإضافة الى الفهم الجيد والعميق لجميع جوانب الصراع والخلفية الثقافية وفهمه لطبيعة وأسباب الصراع، فينبغي ان يكون هناك فهم واضح وشامل للصراع واحساس عالي بالوعي الثقافي في البلد المنكوب بالصراع وغيره من مهارات الوساطة الحاسمة والتي تساعده على تفهم العوامل التي تجذب الأطراف الى طاولة المفاوضات وهو ما يتطلب من المبعوث ان يخضع لعملية تعليم مع السعي بجهد حثيث من اجل الوصول الى هذه المعرفة الى جانب الحاجة للوقت الكافي[٢].

ولقد اوضحت العديد من الدراسات ان الصراعات تتوزع في الغالب في البلدان الفقيرة حيث يكون هناك أسباب قوية للإحباط والغضب فيكون التجنيد لأشخاص عانوا من ظروف سيئة حيث تعتبر المشاركة في هذه الحروب هي الفرصة الوحيدة للحصول على المال، وقد تكون الحروب سواء للحكومة او للمتمردين هي المصدر الوحيد للدخل وفرصة للعمل، الى جانب أسباب أخرى غير الفقر منها مسائل الحكم الذاتي او التمييز العرقي، كما تنشئ بعض النزاعات على أساس العقيدة، فقد اثبتت الدراسات ان النزاعات تكون اكبر داخل أنظمة الفكر من غيرها وهو ما حصل في ايرلندا الشمالية ورواندا، والتي تساهم في تعزيزها سلسلة من الاحداث التاريخية كالمظالم التي لم يتم حلها وعدم وجود اليات ديمقراطية للمشاركة في الحكم[٣].

وفي اطار استعداد المبعوث وحتى استعداد المنظمة الدولية، ينبغي مراعاة عنصر الوقت عندما يتعلق الامر بالتدخل في النزاعات لتسويتها في الوقت المناسب وهذا يتضمن الحاجة الى استراتيجيات شاملة للدخول والخروج في المفاوضات وقواعد واضحة للمشاركة وملفات ما قبل المشاركة والاحاطات الإعلامية، ويجب ان تستكمل الأدوات والمهارات والمعرفة الحالية بشراكات واضحة وتمارين لرسم الخرائط وتخطيط ذلك في الوقت الملائم والتحلي بالصبر، فمثلا يتعين الوصول الى اتفاق وقف اطلاق النار لوقف العنف والاتفاق على مبادئ المفاوضات وإيجاد وقت كافي للتعامل مع العواقب الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية الأولية للعنف [٤]ومن البديهي ان افضل وقت لتسوية النزاع هو في مرحلة مبكرة منه عندما تكون الأمور اقل تعقيدا والأطراف اقل عددا والعواطف اكثر احتواءً، فعامل الوقت يمكن ان يحدث فرقا بين النجاح والفشل لذا فان توقيت التدخل مهم جدا [٥].

ان وجود مبعوث ماهر يساعد الأطراف على تهيئة الانتقال من الساحة العسكرية الى طاولة التفاوض حيث تطرح مواقفها سعيا للفوز على طاولة المفاوضات بما لم تتمكن من الفوز به على ارض المعركة، وتفند حجج الأطراف الاخرين واستخدام أساليب لإجبار الاخرين على تقديم تنازلات من خلال تبادل التهديدات والاتهامات والإنذارات والانسحاب، لذلك ينبغي تهيئة الفرص لموظفي الأمم المتحدة طوال حياتهم الوظيفية لاكتساب المعرفة الدقيقة بالوساطة المهنية بما يتناسب مع مسؤولياتهم في مجال الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، وتدريب عدد كبير من الاختصاصيين وينبغي إقامة شراكة مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وغير الحكومية لتبادل القوائم والبيانات بعمليات المساعي الحميدة والوساطة [٦].

وفي مجال اعداد المبعوثين واستعدادهم لعملية الوساطة تبادر إدارة الشؤون السياسية باقامة دورات تدريبية تهدف الى تعزيز قدرات موظفي الأمم المتحدة لدعم عمليات الوساطة وادارتها التي تشمل بانتظام ممثلي المنظمات الإقليمية والدول الأعضاء وهي تتراوح بين دورة تدريبية الزامية حول النوع الاجتماعي والسلام والامن ودورة تدريبية سنوية متوسطة المستوى حول مهارات الوساطة تجري بالتعاون مع حكومة السويد الى دورة رفيعة المستوى أجريت

بالشـــراكة مع حكومة ســـويســـرا للمبعوثين الخاصـــين وكذلك للجيل المقبل من المبعوثين، بالإضـــافة الى ذلك تقوم إدارة الشـــؤون الســـياســـية بتنظيم مجموعة من الدورات التدريبية المتخصصـة التي تستخلص الدروس من الخبرات السابقة والأشخاص من الذاكرة المؤسسية للمنظمة [٧].

وفي هذا الاطار ينبغي توفير وسائل مواصلات تكفل سهولة وسرعة الوصول الى الأطراف المعنية بالتفاوض، وقد يكون وجود طائرة صـغيرة مخصـصـة للوسـيط امرا جيدا الى جانب توفير المواصلات المحلية وتأمين مستوى جيد من الاتصالات [٨].

وعليه يمكن القول ان وساطة المبعوث الاممي تعتمد على مهارته الشخصية وخبراته السابقة والمكتســبة من اجل توفير الاجواء الملائمة والاســتعداد للتفاوض بين الاطراف المتنازعة، وهذا يتطلب من منظمة الامم المتحدة وضـع امكانياتها وقدراتها في سـبيل مسـاعدة المبعوثين على تطوير امكانياتهم.

الفرع الثاني

التنسيق

ان المبعوث الخاص للأمم المتحدة هو المســؤول الأول عن تحقيق الاتســاق العام حيث يجب اشـــراك الجميع في عملية التفاوض وباشـــراك الجميع تتاح للمبعوث فرصـــة التأثير وإدارة العلاقات بين الأطراف بسـهولة [٩]، وعملية التنسـيق تعني القيام بأجراء اتفاق بشـأن الترتيبات الإجرائية قبل الدخول في محادثات موضـــوعية، فمن حق المبعوث تحديد أي جماعة يرى ضـرورة اشـراكها في المفاوضـات واختيار كيفية اجراء الوسـاطة وتحديد تفاصـيل عن مكان الاجتماع وجدول الاعمال والجدول الزمني وكذلك الإجراءات اللازمة للتعامل والتفاعل مع وسائل الاعلام [١٠].

ويتم تنسيق عملية التفاوض من خلال اعداد جدول الاعمال الذي يؤدي الى اتفاق بشأن القضايا الجوهرية والاجرائية التي يتم التفاوض بشأنها خلال المحادثات، ولا توجد صيغة محددة بشأن جدول الاعمال الا انه يجب ان يراعي ثلاثة عناصـــر هي الموضـــوعات التي يتم مناقشـــتها، وكيفية وصـفها، والتسـلسـل العام لها في جدول الاعمال[١١]،كما يجب تحديد تسـلسـل القضـايا داخل جدول الاعمال وتكوين الوفود وماهي البنود التي يجب ادراجها وحتى الاســـم الممنوح للمحادثات كان في بعض الأحيان عقبة امام مشاركة الأطراف في المحادثات، خاصة اذا كانت هناك مشـاعر تاريخية مرتبطة بالاسـم المحدد، ان هذا الاهتمام بالتفاصـيل الصـغيرة مهم جدا كونه يعزز من نجاح الحوار ويشـجع على الاسـتمرار في عملية منظمة حيث تجد الأطراف ان الأرضية معدة للتفاوض وتنتقل بذلك الى طرح مواقفها ومطالبها [١٢].

ويرى البعض ان جدول الاعمال المثمر يجب ان يراعي الأمور الاتية[١٣]:

١- اقتراح تسـلسـل مؤقت يسـتند الى فهم احتياجات ومصـالح الأطراف وتسـليط الضـوء على مزايا هذا الاقتراح ثم تسهيل المناقشة للتوصل الى اتفاق بشأن هذا النهج.

٢- البدء بمشكلة أسهل وذات مغزى بالنسبة للأطراف التي يؤدي التقدم فيها الى خلق زخم الى الأمام.

٣- النظر في مكان وضـع القضـايا التي ستدعم المحادثات بين المجتمع الاوسع لمنع المفسدين من احباط التقدم.

٤- مساعدة الأطراف على فهم انه لا يجب وضع القضايا كل على حدة على الرغم من انه يمكن مناقشتها كل على حدة.

والى جانب تنسيق عملية التفاوض مع اطراف النزاع ينبغي على المبعوث التنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى، فالعديد من منازعات اليوم لها بعد إقليمي ودولي قوي،فقد تكون البيئة الخارجية احدى العوامل التي تصعد النزاع وتأججه فلابد من إيجاد اتصال مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية ذات المصلحة لتحقيق الموائمة وتوحيد المواقف المؤيدة للسلام، ويكون ذلك من خلال فتح قنوات الاتصال الرسمية للتشاور والتنسيق بحسب الاقتضاء وقد يستوجب الامر عقد اجتماعات فردية مع تلك الجهات سعيا للحفاظ على المرونة وتعزيز الوحدة والعمل المشترك [٤٠].

ويفضل وجود وسيط عام رئيسي من هيئة واحدة استنادا الى شراكة استراتيجية وتنسيق مع الهيئات الوسيطة الأخرى حيث يتم التوصل الى اختيار الوسيط عن طريق المشاورات بين الجهات ذات الصلة [٤١] الا انه في حال المشاركة ينبغي اتخاذ قرار مشترك بشأن الجهة الأكثر فاعلية بناء على تقييم لما يمكن ان تسهم به كل منظمة، وعلى تحليل للمزايا النسبية من حيث القبول والفاعلية والفهم للنزاع، ويوفر الاعتراف بفاعل رئيسي في الوساطة من قبل الجهات الفاعلة الأخرى أساسا مستديماً للتعاون وتقسيما للعمل وهنا ينبغي التوصل لاتفاق حول مبادئ مشتركة ومصطلحات موحدة حول عملية الوساطة وإقامة شراكات مع فرادى الدول او ما يسمى بمجموعة الأصدقاء [٤٢].

ان عملية التنسيق هذه تسمح بتحكم افضل بعملية الوساطة وهي تحتاج الى الوقت والصبر من قبل المبعوث لتسوية العديد من الأنشطة والتهيئة لعملية معقدة وطويلة الاجل تتطلب الحوار المستمر والتواصل مع الأطراف المحلية من منظمات مجتمع مدني والقطاع الخاص والاستعانة بفريق الخبراء الذي يوفر نصائحا حول الاستجابة للمتغيرات الحاصلة، وقد يكون من المفيد اشراك الدول ذات النفوذ السياسي او الاقتصادي التي يمكن ان تدفع عملية التفاوض للأمام وقد تكون هذه الدول في وضع افضل لجلب اطراف النزاع الى طاولة المفاوضات فضلا عن تقديم المساعدة الاقتصادية [٤٣].

ويمكن القول ان عملية التنسيق تحتاج جهداً استثنائياً من المبعوث لانها تتطلب اعداد خطة عمل تعكس درجة وحجم النزاع والمراحل التي تتطلبها عملية انجاح المفاوضات والوصول الى حل يرضي جميع الاطراف .

الفرع الثالث

جمع أطراف النزاع الى طاولة المفاوضات

تعرض وساطة الأمم المتحدة على أساس القبول من قبل الأطراف وفي بعض الأحيان يكون مبعوث الأمم المتحدة على رأس جهود الوساطة بشكل مشترك مع منظمة أخرى [٤٤] ولا يمكن باي حال من الأحوال فرض جهود الوساطة على اطراف النزاع، وهنا تبرز جهود المبعوث في تهدئة مخاوف الأطراف، فمن جهة قد ترفض الحكومات دور الأمم المتحدة خشية تدويل المشكلة وإعطاء الشرعية للمعارضة وحركات التمرد، وقد تخشى المعارضة تفضيل الأمم المتحدة بوصفها هيئة دولية للحكومة على حسابها [٤٥] وهنا يظهر دور الوسيط الذي

يستطيع احضار الأطراف الى طاولة المفاوضات وحتى جعلهم اكثر استعدادا للتفاوض باستخدام مجموعة متنوعة من الأساليب المغرية والاجبارية [٢٠].

والمبعوث الاممي عليه ان يعرف متى تكون الوساطة مقبولة لدى الجميع فلا توجد فائدة من ارسال مبعوث مالم نكن متأكدين ان المتنازعين سيقبلون الوساطة في المقام الأول، وهناك من يرى ان المتنازعين لا يلجئون الى الوساطة الا اذا وجد ان هناك فوائد مؤكدة تعود عليهم والتوصل الى اتفاق تسوية افضل مما يمكنهم تحقيقه بمفردهم، او انه سيوفر لهم حفظ ماء الوجه للخروج من الصراع او انهم يقدرون ان رفض الوساطة سيلحق بهم ضرر اكبر من قبولها، في حين ان هناك من يقبل الوساطة عندما يتعرض لخسائر فادحة، ومن المؤسف ان بعض الدول التي تكون غارقة في صراعات طويلة غالبا ما ترفض الوساطة[٢١].

هذه المهمة الأساسية للمبعوث والمتمثلة بجمع الأطراف الى طاولة المفاوضات تشكل تحديا كبيرا له، فهناك العديد من الأطراف تقول انها مستعدة للتفاوض الا انها تميل الى اعتبارها عملية مساومة تقليدية بدلا من وسيلة متعاونة وإيجابية لحل المشكلات لذا فالعديد من العمليات تنهار حتى قبل ان تبدا عندما يفرض احد الأطراف مطالب غير مقبولة[٢٢].

وفي هذا الإطار تثار مسألة تحديد من يشارك في المفاوضات ومن يمثل الاطراف المفاوضة، الضحايا؟ الأحزاب؟ ام النخبة من الاحزاب ؟هناك من يرى بان المفاوضات في حقيقتها لا تشرك العديد من الجهات الفاعلة المعنية وان ممثلي الاطراف لا يمثلون دائما مصالح الأشخاص غير المرئيين في المفاوضات مثل المجموعات الدينية والنساء والمجموعات الثقافية والتي تفتقر الى المعرفة لمهارات التفاوض والدراية بكيفية المشاركة بأعمال السلام، لذا ينبغي التأكيد على حق الوسيط في ان يعبر عن رغبته في اشراك الأشخاص الذين يرى انهم ذو صلة[٢٣].

ينبغي التأكيد كذلك على ان مكان التفاوض ينبغي ان يكون مقبولا من قبل جميع الأطراف وخصوصا من قبل الجماعات المسلحة التي ان وجدت نفسها في وضع غير مريح فلن تستمر في المباحثات، كذلك الحكومة، لذا فمن الضروري ان يتم الاتفاق على اختيار موقع المباحثات قبل اجراء المفاوضات [٢٤].

ان جمع اطراف النزاع جميعا حول طاولة المفاوضات يتعرض لتهديد يتعلق بالأحداث المفاجئة التي تحدث وتؤدي الى انسحاب احد الأطراف من المباحثات، من ذلك انسحاب الحكومة السودانية من المفاوضات عندما استولى الجيش الشعبي في أيلول ٢٠٠٢ على بلدة توريت، وهو ما دفع المبعوث الى اعداد مذكرة تفاهم حول تعليق الاعمال العدائية قبل استئناف المحادثات[٢٥].

والجمعية العامة للأمم المتحدة اكدت على ان الوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة ينبغي الا تمس السيادة الوطنية، وينبغي الحصول على موافقة اطراف النزاع الى جانب الامتثال لالتزامات الدولة والجهات الفاعلة الأخرى بأحكام القانون الدولي، كذلك اكدت على ان منع نشوب النزاعات يبقى مسؤولية أساسية للدول وان الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات ينبغي ان تكمل وتدعم أدوار الحكومات الوطنية [٢٦].

ومن الممكن القول ان جمع الاطراف المتنازعة على طاولة حوار واحدة تعد عملية معقدة لانها ربما تجمع بين امور متناقضة من اجل الحصول على حل مشترك وهي عملية صعبة ولكنها ليست مستحيلة .

المطلب الثاني
مرحلة المفاوضات

هذه المرحلة هي الأهم والأخطر في عملية إحلال السلام، فهي اما ان تؤدي الى ابرام اتفاق سلام دائم وشامل واما تتوقف بسبب عدم اتفاق الأطراف وعجز المبعوث عن اقناعهم بالتوقف عن القتال، وهي تتضمن نشاطات يمكننا تقسيمها على ثلاثة فروع.

الفرع الأول
بدء محادثات السلام وادارتها

قبل بدء المفاوضات يجب الاتفاق على تحديد المتحدث الرسمي لكل طرف من الأطراف في المحادثات وكذلك تحديد الموقف من تزويد وسائل الاعلام بالمعلومات، وتحديد عضوية كل شخص، ثم الانتقال الى مناقشة القضايا محل الخلاف وغالبا ما يتم مناقشة القضايا البسيطة أولا، كالقضايا الإنسانية المتعلقة بالغذاء مثلا قبل الدخول في المسائل الصعبة لتجنب وضع الأطراف في موقف صعب بالدخول مباشرة في الأمور المتنازع عليها [٢٢].

ويتركز عمل المبعوث الاممي بتنظيم الاتصال وتسهيله بين الاطراف بطريقة غير قسرية وبما يؤدي الى اثارة حقيقة الأسباب والمصالح والاحتياجات وراء مطالب الأطراف ومواقفهم المعلنة والتصرف بحيادية تامة، لذا يمنع على المبعوث تقديم توصيات او اقتراحات جوهرية في المفاوضات فيكون دوره توجيهي يقتصر على هيكلية العملية وجمع الحلول المقترحة وتقديم اقتراحات مختلفة [٢٣].

والقول بان دور المبعوث الاممي هو دور توجيهي لا يقلل مطلقا من هذا الدور، فوجود المفاوضات بين الأطراف المتنازعة دون وجود طرف ثالث يقوم بتوجيه العملية، يدفع الأطراف الى تحويل صراعها من الساحة العسكرية الى طاولة المفاوضات الامر الذي يؤدي الى انهيارها قبل ان تبدأ حيث يسعون الى الفوز بما لم يتكمنوا من الفوز به عسكريا وهذا واضح في ليبيا والنيبال حيث استخدم الأطراف مجموعة تكتيكات قسرية لإجبار الطرف الاخر على تقديم تنازلات وتتمثل بإلقاء اللوم على الانتهاكات المرتكبة والتهديدات والانذارات والانسحاب وهي أمور غالبا ما تؤدي الى مردودات عكسية [٢٤].

يكون للمبعوثين عادة خياران اساسيان لجلب الأطراف الى طاولة المفاوضات، هما: المحادثات المباشرة وغير المباشرة، وتميل المحادثات غير المباشرة الى ان تكون اما دبلوماسية مكوكية او محادثات عن قرب ذهابا وإيابا بين الأطراف القريبين عن بعضهما، ولكون المحادثات المكوكية تفرض ضغوطا كبيرة على المبعوثين فهم يفضلون المحادثات عن قرب حيث الأطراف في نفس المكان (مثلا في نفس الطابق في مبنى الأمم المتحدة) حيث يتمكن الوسيط التحرك بسهولة بين الطرفين، وهو الأسلوب الأكثر تفضيلا لدى المبعوثين من أسلوب المحادثات المباشرة حيث تميل الأطراف الى التحدث لأغراض الدعاية فتكرر مواقفها المعلنة طوال الوقت وتذكر الطرف الاخر بما فعله، وهناك خطورة في المباحثات المباشرة تتجسد في حالة ابداء مقترح من قبل المبعوث الاممي لأنه قد يقبله طرف ويرفضه الطرف الاخر فهنا يبدو المبعوث غير حيادي ويطرح أفكارا تفيد مصالح احد الأطراف على حساب الاخر، لذا تبدو المحادثات غير المباشرة هي اكثر إنتاجية على الأقل في المراحل المبكرة [٣٠].

وفي هذا السياق غالبا ما يثار سؤال حول تأثير بدء المفاوضات على استمرار او وقف اعمال القتال، وفي الغالب لا يعني بدء المفاوضات وقف القتال ولا تعني عبارة" دعونا نتوقف عن

القتال" التي تُردد في بدء المفاوضـــات، توقف اعمال القتال بل هي لا تعدو ان تكون دعوة لوقفها، لذا فقد تتم المفاوضات بالرغم من استمرار اعمال القتال لان اعلان وقف اعمال القتال امر قد تقبله بعض الأطراف وترفضـــه اطراف أخرى وهو ما يؤدي الى تراجع المفاوضـــات ولا يوجد ما يمنع من ابرام اتفاق جانبي يتعلق بإيقافها مؤقتا[٣٥].

"ان الاستماع يساعد المبعوث على فهم اهتمامات الأطراف ودوافعها ورؤية الموقف من جانب كل الأطراف لذا يجب عليه ان يظهر تعاطفا وان يكون قادرا على الارتباط بالكامل بجدول اعمال كل طرف ليفهم ماذا يريدون ولماذا يردون ذلك، وحتى وان صـــدر من احد الأطراف أشياء لا يوافق عليها يبقى عليه فهم ما وراء هذا السلوك ومن اين يأتي عدم الثقة والشك "[٣٦].

وفي اثناء اجراء المباحثات قد ترغب احد الأطراف باستبعاد مشكلة تعتبر مهمة للطرف الاخر او مناقشـــة القضـــايا التي تخدم مصـــالحها أولا، وهنا يجب افهام الأطراف انهم لا يســـتطيعون الحصـــول على الصـــفقة المثالية فيجب ان يدركوا انهم لا يســـتطيعون الحصـــول على كل ما يريدون، فاتفاقية الســـلام هي افضـــل ما يمكن ان يحصـــلوا عليه في الوقت المناســـب، كما قد يرغب المبعوث معالجة مسألة لم يتم ادراجها من قبل أي من الطرفين مثل حقوق الانسان، فهنا على المبعوث إيجاد وسيلة لإثارة تلك المسألة دون التأثير على مصداقيته وهو امر يتطلب منه براعة وثبات[٣٧] وفي هذا الصـــدد فان الامم المتحدة تؤكد باســـتمرار على ضـــرورة قيام المبعوث بمعالجة منهج واسلوب شائع استخدامه في الحرب ويتمثل باستخدام العنف الجنسي الذي يمارس بشكل اساس ضد النساء الا انه قد يرتكب ايضا كاستراتيجية ضد الرجال او الصبية، فوضع هذا الامر في بداية استراتيجيات الوساطة من شأنه ان يزيد من احتمالية دوام السلام من خلال التخفيف من المخاوف الامنية وتحقيق المسألة والثقة بين الاطراف، في حين ان تركها دون معالجة قد يؤدي الى الانتقام والاقتصاص خارج اطار القانون [٣٨].

ومن ثم يمكن الحديث عن مهارة المبعوث الاممي في ادارة المفاوضـــات وكفالة اســـتمرارها وعدم السماح لبعض الحوادث الجانبية ان توقف الحوار بين اطراف النزاع.

الفرع الثاني

تحليل مواقف ومطالب الأطراف

يقوم المبعوث الاممي بتحليل كافة المعطيات من اجل فهم متعمق للمخاوف الأساسية للأطراف ومصـالحهم غير المعلن عنها وامالهم وتطلعاتهم من اجل تحقيق تسوية مستدامة للنزاع، وهو يستطيع ذلك خلال الجلسة العامة وعلى مدى جلسات عديدة يقيضـها مع الأطراف، وعادة ما يقوم المبعوث بتبادل عام لوجهات النظر في المراحل المبكرة حيث تبرز وجهات النظر هذه مجموعة المواقف والقضـايا والاهتمامات ويسـاعد على توجيه النقاش بعيدا عن المواقف التي قد يكون من الصعب التوفيق بينها [٣٩].

وبصـــورة عامة هناك جملة عوامل إذا ما لاحظ المبعوث توافرها فأنها تســـاعد على نجاح المفاوضات وهي [٤٠]:

١ـ احتمال ضعيف او متناقص لتحقيق اهداف الصراع من خلال القتال.

٢ـ انخفاض قيمة اهداف الصراع مقارنة بالتكاليف المباشرة لمتابعة تلك الأهداف.

٣ـــ مجموعة من المصالح المشتركة او المتوافقة بين الأطراف او على الأقل إمكانية التوصل الى تسوية تقدم مزايا مشتركة.

٤ـ مرونة كل قيادة بالنظر في التفاوض.

هذه العوامل تساعد المبعوث كثيرا في جهود الوساطة لاسيما في النزاعات الطويلة والمعقدة والتي تكون فيها المفاوضات قد وصلت الى طريق مسدود او لم تبدأ أساسا بسبب العداء القائم بين الأطراف.

والمبعوث يقوم كذلك بالبحث لإيجاد الصلة بين القضايا المطروحة والتي ترتبط فيما بينها بروابط معقدة فهو يقوم بالعمل بين القضايا من اجل احراز تقدم لها جميعا، حيث يصف احد المبعوثين في بو غانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي في دولة بابوا غينيا الجديدة ارتباط القضايا بقوله" بعد التوقيع على الاتفاق بشأن مسألة الاستفتاء كان علينا وضع تفاصيل حول شكل حكومة مستقلة، ومع ازدياد تعقيد التفاصيل بشأنها أصبحت مفاوضات الحكم الذاتي دون تقدم بسبب تعقد مباحثات الاستفتاء، لذا تحملنا لأشهر بحث الامر"، فالمبعوث لا يستطيع تنفيذ أي اتفاق جزئي بشأن احد البنود دون التوصل الى اتفاقات شاملة لجميع بنود جدول الاعمال أي الى حين ابرام اتفاق سلام شامل ومن ثم الالتزام بتنفيذ المجموعة الكاملة من الاتفاقيات وفق جدول زمني[٣٧].

وفي هذه المرحلة ينبغي ان يركز المبعوث جهده على امرين، الاول ينبغي فهم دقيق لجميع جوانب الصراع، والثاني فهم الخلفية الثقافية للبلد الذي يحدث فيه النزاع، فمعرفة الجوانب الثقافية سيمكن المبعوث من التعرف بشكل افضل على الدوافع التي تجذب اطراف النزاع الى طاولة المفاوضات[٣٨].

ان اساس عمل المبعوث هو استكشاف المصالح من اجل تلبيتها في اتفاق السلام، لذا فعليه خلال هذه المرحلة واستنادا لما امامه من مواقف ان يسعى الى إدراك مصالح الأطراف الموضوعية والاجرائية والنفسية، وان المصالح الموضوعية هي النتائج الملموسة التي تتوقعها الأطراف من الانخراط في المفاوضات كإعادة الدمج السلمي في المجتمع وزيادة الفرص الاقتصادية او إعادة الهيكلة السياسية، في حين ان المصالح الإجرائية تشير الى ما يفضله الأطراف حول كيفية اجراء المفاوضات وكيفية تنفيذ الاتفاق وحل النزاع، اما المصالح النفسية فهي تتعلق بطبيعة العلاقة التي تتصورها مع الأطراف الأخرى اثناء المحادثات والتي تتجسد بالحاجة للاحترام الكامل واحترام الذات والرغبة في ان يتم النظر اليهم على انهم اكفاء وصادقون[٣٩].

والى جانب تحليل مواقف ومطالب الأطراف في المفاوضات، يتعين على المبعوث ان يأخذ بنظر الاعتبار ظروف البلد الذي يشهد النزاع، فهي غالبا ماتعاني من الجريمة المنظمة عبر الوطنية كالاتجار بالمخدرات والأعضاء البشرية والمواد القابلة للنهب وهو امر يهدد الجهود المبذولة لوضع حداً للنزاع ويؤجج اعمال العنف بدرجة كبيرة حتى في مرحلة ما بعد النزاع لذا تضع الأمم المتحدة نصب عينيها هذه التحديات من خلال تعزيز الجهود المبذولة لمحاربة الجريمة المنظمة[٤٠].

والقدرة التحليلية للبعثات الخاصة مهمة أيضا، وقد انشأت وحدات تحليل داخل تلك البعثات تستفيد من مركز التحليل المشترك للبعثات في حفظ السلام وتجميع المدخلات من مختلف البعثات[٤١].

ومن التحديات التي تواجه المبعوث اثناء مرحلة المفاوضات هي كيفية التعامل مع الجهات الفاعلة التي لها دور مفسد خاصة فيما يتعلق بقضايا السلام والعدالة، فعلى المبعوث تحليل تأثير سلوك المفسد على عملية الوساطة وتحليل الفوائد التي تسعى للحصول عليها واستغلال

حاجتها الى تلك الفوائد [٤٢] وصفوة القول لما تقدم من المفترض على المبعوث الاممي ان يحاول قدر استطاعته ان يحلل مواقف الاطراف ويتفهم مصالحهم من اجل الوصول الى النقاط المشتركة فيما بينهم.

الفرع الثالث

معالجة مواقف ومطالب الأطراف

وهذه هي اهم واخطر مرحلة تواجه المبعوث الاممي حيث يتصدى خلالها لمهمة تأطير القضايا المطروحة في المحادثات بشكل بناء وتحويل لغة غير بناءة الى أخرى متقبلة للحوار القائم على المصالح والاهتمامات، فيجب على المبعوث مساعدة جميع الأطراف على التفاوض بشكل منتج من خلال ادارة السلوك العدواني مثل تخطي العبارات الإشكالية والمواقف التي تسبب المشكلات والتغلب على الجمود الذي يصيب المحادثات، وتجنب العبارات السامة وتحويلها الى لغة محايدة لإلغاء ردود الفعل العاطفية التي تعرقل المفاوضات [٤٣].

في هذه المرحلة المبعوث مطالب بقياس درجة الارتياح لدى الأطراف المشتركة في المباحثات واقناعهم بأهمية الاستمرار في المفاوضات، والتقليل من أي توتر قد يحصل بين الأطراف، ويستطيع المبعوث ان يستعين بجهود الجهات الفاعلة الدولية بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدول المجاورة والجهات الفاعلة المحلية والوطنية، والتي تستطيع تقديم اسهامات فاعلة خلال مختلف مراحل المفاوضات وقد تقوم كل منها بتقديم رسائل منسجمة لأطراف النزاع لإيجاد بيئة مواتية للتفاوض لاسيما اذا ما كانت مجموعات الأصدقاء وافرقة الاتصال الدولي متوائمة مع جهود المبعوث [٤٤].

وفي هذه المرحلة تتصادم وجهات النظر والمطالب ويصل الأطراف الى نقطة حاسمة في نجاح او فشل المفاوضات، ليبرز خلالها دور المبعوث الاممي الذي يقوم ببناء الثقة بين الأطراف وجعلهم يعتقدون ان بإمكانهم الاتفاق على قضايا جوهرية وان عملية التفاوض ليست مضيعة للوقت، ويفضل ان يستمر المبعوث بأسلوب المباحثات المنفصلة مع الأطراف حتى يصلون الى مرحلة قريبة من الاتفاق الشامل للمشاركة في مباحثات مباشرة، ففي غواتيمالا تم انجاز ٨٠% من العمل من خلال مناقشة منفصلة مع كل طرف عما يريدون ومن ثم طرح صيغة بديلة لمطالبهم، ثم الانتقال الى مرحلة الجلسات العامة التي لا يلجأ اليها المبعوثون الا عندما يتوصل الطرفان الى اتفاق بشأن قضية ما، فيجمع الأطراف للتوقيع عليها، وكما يذكر احد المبعوثين " كان ذلك دائما بسبب وجود اخبار سارة "[٤٥].

مع ملاحظة انه وإزاء تعنت او عدم استجابة احد الأطراف لسياق المحادثات، قد يلجأ مجلس الامن الى استخدام "وسائل ردعية" من خلال فرض جزاءات محددة، بما في ذلك الجزاءات المالية، وحظر السفر، وتجميد الأصول، وحظر توريد الأسلحة، وعلى الوسطاء تقديم المساعدة للأطراف للنظر في الخيارات المتاحة والنظر في كيفية تفادي تلك العواقب[٤٦].

ومما يساعد المبعوث على أداء مهمته هو إعادة الصياغة للمطالب والقضايا المطروحة لضمان استجابة فعالة للمفاوضين ولتجنب ردود فعل غير منتجة عليها مثل الاستجابة للتهديدات بتهديدات مضادة او أفعال عقابية، مثلا أصرت حكومة إندونيسيا على "الحكم الذاتي لآتشيه" بينما أصرت حركة اتشيه الحرة على "وضع حد للحكم الذاتي الخاص "، ولتجاوز هذه المواقف أعاد المبعوث مارتي اهتيرباري صياغة القضية على انها "حكم ذاتي" وهي معالجة فيما يتعلق بمخاوف كل من الحكومة والحركة، كذلك من الأمثلة على إعادة الصياغة هي

قضـــايا الانقســـام حيث اتخذت الأطراف في صـــراع واحد مواقف متباينة فيما يتعلق بالهيكل الدســـتوري للدولة بين "الدولة الموحدة" و"الفدرالية"، ولتجاوز هذا الحاجز في حوار واحد طلب من الأطراف عدم استخدام تلك المفاهيم واستبدلت عبارة "النظام الذي يجب ان اتبناه "، الى " كيف نتعامل مع الضرائب والتعليم والشرطة والعدالة والهجرة " وبذلك يتم التركيز على الوظائف الخاصـــة للحكومة بدلا من المفاهيم العامة للفدرالية او الدولة الموحدة حيث تمكنت الأطراف من احراز تقدم حول تقسيم السلطة بين الحكومة المركزية والاقاليم [٤٢].

وحتى وان وجدت خلافات بعد عملية إعادة الصـياغة، ينبغي مواصـلة الحوار وإيجاد السـبل لمعالجتها بأمل التوصـل الى تسـوية سـلمية للنزاع وتعميق الحوار في سـبيل تضـييق الهوة ووضـع نهج مشـترك لمعالجة الازمات، ويسـاعد اجراء التقييمات المشـتركة والتحليلات على تنظيم الحلول المبكرة وهذا لا يعني ان يتحقق تلقائيا توافق بالآراء بل يسـاعد على الكشـف عن الحجج الكامنة وراء اية خلافات.

فالمرونة تعد شـرطا اسـاسـيا في عملية الوسـاطة، فيجب على المبعوث ان يكون قادرا مرارا وتكرارا على تكييف العملية لتتلائم مع الظروف والتغيرات الجديدة بمرور الوقت ويشـمل ذلك اسـتخدام اسـاليب جديدة في التفاوض، وهنا يجب على المنظمة ان تمنح المبعوث تفويضـا غير محدد حتى يتمكن من التكيف باستمرار مع البيئة المتغيرة[٤٣].

ولا يقتصـر دور المبعوث على إعادة صـياغة المطالب، بل يسـتطيع طرح أفكار جديدة حيث يقوم الوسـيط بتحسـين الخيارات بتعليقات من الأطراف وجمعها معا الى ان يتم التوصـل الى اتفاق سلام مقبول من الطرفين يرضي ما يكفي من المصالح الجوهرية لهم [٤٤].

ويستطيع المبعوث اتباع الخطوات التالية وصولا الى تحقيق اتفاق سلام وهي[٤٥]:

١ـ تحديد المبادئ العامة او إطار التفاوض المقبول بين الطرفين.

٢ـــ تقسيم المشكلة الى أجزاء أصغر وتجزئة وتطوير الحلول المقترحة لهذه المشاكل الفرعية وبحث إمكانية تجمعيها في اتفاق أكثر شمولا.

٣ـــ استكشاف الأفكار المحتملة عن طريق سرد الأفكار التي لدى الأطراف للحلول المحتملة وتقييما حتى يتم تحديد خيارات متعددة وتطويرها.

٤ـ استخدام اتفاقيات نموذجية وحلول تم تطويرها.

٥ـ تحديد المشكلات التي قد تكون مترابطة مع بعضها البعض.

٦ـ مساعدة الأطراف على تحديد مجالات النفوذ حيث يتمتع كل طرف بسلطة او سيطرة.

٧ـ انشاء وثيقة تفاوض بنص واحد مكتوب بعده يوضح الوسيط الاتفاقيات المحتملة للنظر فيها ويتم تعديلها تدريجيا .

٨ـ إرضاء مصالح الأطراف.

٩ـ بناء رؤية مستقبلية إيجابية من اشراك الأطراف في المفاوضات

وبناء على ما تقدم فان الخطوات اعلاه هي اسـتراتيجية ناجحة لاي مبعوث اممي، يمكن الاستفادة منها من اجل التوصل الى اتفاق سلام شامل بين الاطراف المتنازعة.

المطلب الثالث

مرحلة اعداد وتنفيذ اتفاق السلام

ان عملية صـنع السلام هي عملية طويلة ومعقدة يقودها المبعوث الاممي بمراحلها المختلفة في سبيل التوصل لاتفاق ينهي الصراع الدائر ويؤسس لمرحلة بناء السلام وإعادة الاعمار، فاتفاق

السلام هو النتيجة النهائية المراد تحقيقها من اجراء المفاوضات، ولابد من توضيح مسالتين بهذا الخصوص الأولى: هي اعداد اتفاق السلام، والثانية هي تنفيذ اتفاق السلام وفي فرعين:

الفرع الأول

اعداد اتفاق السلام

يقوم المبعوث بإدخال التحسينات على الخيارات المطروحة والحصول على تعليقات من الأطراف وتجميعها معا حتى يتم التوصل لاتفاق مقبول من الجانبين بشأن كل قضية من قضايا النزاع، ويقوم بطرح نصا تفاوضيا واحدا لكل الأطراف ويطلب منهم ادخال تعديلات عليه، وبعد ان ينقح المبعوث نص الاتفاق يطرحه على جميع الأطراف وبشكل متكرر حتى يقبله الجميع [١].

الاتفاقات الجيدة وبحسب توجيهات الأمم المتحدة ينبغي ان تراعي جملة أمور هي[٢]:

١- ينبغي ان يرمي الاتفاق الى حل القضايا الرئيسية التي أدت الى العنف، سواء عن طريق المعالجة الجذرية المباشرة في الاتفاق او عن طريق انشاء مؤسسات جديدة لمعالجتها عبر الزمن.

٢- ينبغي للاتفاق ان يكون دقيقا قدر الإمكان من اجل تلافي اثارة النقاط الخلافية.

٣-ينبغي ان يتضمن الاتفاق طرقا واضحة للتنفيذ والرقابة وآلية حل الخلافات التي قد تنشأ اثناء التنفيذ، كما يجب ان يحتوي على مبادئ توجيهية عن الأولويات والالتزامات المختلفة للأطراف وجداول زمنية للتنفيذ.

٤- ضمان تقوية القدرات المحلية والهياكل الأساسية القائمة.

وتؤكد الأمم المتحدة دائما على انها ومبعوثيها لا يمكن ان تقبل ابدا اتفاقات سلام تنص على العفو عن مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية او الجرائم ضد الإنسانية او جرائم الحرب او الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، وهي تؤيد سلطة المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة المتورطين [٣]؛حيث يكون من المهم ان يتم معالجة القضايا المتعلقة بالعدالة واثراء السلام في الاتفاق ووفقا للقواعد والنماذج والمعايير الدولية لإبرام الاتفاقيات والنظر فيما اذا كانت الأطراف ستقبل هذه المعايير وما اذا كان تطبيقها سيسهل او يعرقل العملية، كما يتم النظر في البدائل المتاحة التي يحق للأطراف اعتمادها كونها تلبي مصالحهم بشكل كامل، ففي غواتيمالا على سبيل المثال استدعى المبعوث الاممي موظفي منظمة العمل الدولية لشرح ما تنص عليه اتفاقية الشعوب الاصلية والقبلية من احترام حقوق الشعوب الاصلية كجزء من القانون الدولي [٤].

هناك العديد من التحديات التي تواجه المبعوث خلال هذه المرحلة منها تحدي الوقت فعامل الوقت يمكن ان يحدث فرقا بين النجاح والفشل، فمن الضروري تحديد الوقت المناسب للتدخل في النزاع ويحسب على أساس الفجوة بين الإنذار المبكر والعمل المبكر، كما وينبغي تحديد الوقت الذي يكون فيه اطراف النزاع مستعدة للتوصل الى حل للنزاع، فعلى سبيل المثال قد يطرح احد الاتفاقات بشكل مبكر بالنسبة لأطراف النزاع فلم يكونوا في وضع يجبرهم على الموافقة ليرفض المقترح، ثم طرح مرة أخرى بعد عام من ذلك ليوافق عليه الجميع بعد ان ادركوا ان المفاوضات هي السبيل الوحيد لتحقيق أهدافها[٥].

كذلك قد يصطدم المبعوث بحدوث امور مفاجئة داخليا او خارجيا (ومنها ما يحدث في الدول المجاورة) والتي تؤثر على اعداد اتفاق السلام وعلى إرادة الأطراف المتفاوضة فضلا عن

اثارتها مستويات جديدة من العنف، من ذلك انقلاب عام ١٩٩٣ في بوروندي كان صدمة كبيرة للأحزاب المتحاربة في رواندا اثرت على مفاوضات السلام [٥٤] وتحدي اخر يواجه المبعوث وهو يتعلق بكيفية التعامل مع الأهداف الملتوية لاحد الأطراف التي يبدو انها لا تهدف الى تحقيق السلام بقدر اهتمامها بالأهداف المتعلقة بالحصول على اكبر قدر ممكن من المكاسب، كذلك التعامل مع المفسدين الذين يعتقدون ان السلام يهدد مصالحهم فيستخدمون العنف لتقويض هذه العملية و هذا يتم على الارجح عندما تحرز العملية تقدما، لذا يلزم اجراء تقييم دقيق لدافع هؤلاء المفسدين، كما قال احد المبعوثين " عندما ترى اشخاصا يعيقون العملية، اسال لماذا؟ بمجرد ان تفهم اسال ماذا يمكنني ان افعل للتعامل مع المخربين، في بعض الاحيان يمكن اعادة مشاركة المخربين من خلال التعامل مع مخاوفهم"، ويبرر احد الوسطاء سلوك المفسدين بسبب كونهم تعرضوا لانتهاكات فضيعة دفعتهم الى التشدد[٥٢].

ان المبعوث الأممي مطالب بتحقيق الموازنة بين القوة غير المتكافئة للأطراف، فاطراف النزاع نادرا ما تكون متساوية في السلطة، فقد تكون هناك حكومة قوية وتمرد ضعيف وقد تكون هناك حكومة ضعيفة وتمرد قوي، و هذا الوضع يؤدي الى ابرام اتفاق يكون ملائم للطرف الأقوى، وقد حذر احد المبعوثين من ذلك بقوله" هناك ميل للوسطاء لإرضاء الأقوياء على حساب الضعفاء لان الضغط على الضعيف يثير مشاكل اقل، لكن ذلك حتما يؤدي الى حل غير عادل ومن المحتمل الا تدوم النتيجة لفترة طويلة "، لذا في مثل هذه الحالات على المبعوث ان يدرك انه لا يوجد توازن بين الطرفين ويسعى للحصول على المزيد من التنازلات من الطرف القوي لاسيما اذا كان للطرف الضعيف قضية صالحة، فهو مطالب بتحقيق التوازن ويستطيع ذلك من خلال بناء تحالفات مع المجتمع المدني او المنظمات الدولية غير الحكومية من اجل تعزيز الراي العام لدعم عملية السلام [٥٣].

والمبعوث الاممي واثناء اعداد الاتفاق يحتاج الى الدعم وقد يحصل عليه من فريق الخبراء وهو فريق محترف من ذوي المهارات العالية في مجال حقوق الانسان والجنس وحماية الطفل واللاجئين والترتيبات الأمنية وصياغة الدستور والانتخابات وتقاسم السلطة، حيث يقدم مشورته حول كيفية عكس هذه القضايا في الاتفاقية، كذلك الاستعانة بأصدقاء الأمين العام بناء على طلبه الذين قد يقومون باستضافة المحادثات وتشجيع الأطراف على ان تكون خلاقة ومرنة في إيجاد الحلول المبتكرة لمعالجة الاهتمامات الأساسية، وتقدم الدعم المالي والخبرة الفنية، فضلا عن إظهار الدعم الدولي للاتفاق من خلال التواجد في مراسم التوقيع عليه وتوفير موارد التنفيذ وتقديم حوافز للأطراف تمكنهم من رؤية فوائد العمل من اجل الاتفاق[٥٤]، ومن كل ما تقدم يتضح ان اعداد اتفاق سلام شامل يحتاج الى المام بكل تفاصيل النزاع من اجل وضع الحلول له وبما يتضمن الموازنة بين مصالح الاطراف المتنازعة في تحقيق سلام دائم وليس مؤقت .

الفرع الثاني

تنفيذ اتفاق السلام

ان التوقيع على اتفاق السلام الشامل في مفاوضات الحرب الاهلية هو تتويج لمفاوضات السلام ويعد تنفيذها جزء من عملية بناء السلام الاستراتيجي، أي مجموعة متكاملة من العمليات المتوازية والمعززة التي تهدف الى المصالحة بين الجماعات المتحاربة وتعزيز العلاقات بين الدولة والمجتمع ومعالجة الأسباب الجذرية للحرب الاهلية [٥٦].

ان التوصـــل الى ابرام اتفاق الســـلام ليس الا المرحلة الأولى في عملية تنفيذية طويلة ومعقدة تتطلب مســـاعدة مالية وســـياســـية طويلة ومســـتمرة، فهي عملية تعتمد في الغالب على الدعم والمســاعدات الخارجية، حيث تدعو الأمم المتحدة الى المشـاركة المبكرة في تقديم الدعم للتنفيذ والتشجيع على الامتثال للتنازلات الصعبة التي تم تقديمها خلال فترة المفاوضات[٦٥].

وهنا غالبا ما تسعى المنظمة ان تكون الممثل الدولي الأول في عملية التنفيذ على افتراض انها تمتلك مجموعة من القدرات والامكانيات بما في ذلك الخبرة الفنية والموارد المالية والشـرعية الدولية وقوات حفظ السلام وخبرة التنفيذ[٦٣].

ونقصـــد باتفاق الســـلام، الاتفاق الشـــامل الذي يقر إيقاف العنف ويوفر آليات متكاملة لتحقيق السلام والامن والعدالة والمصالحة بشكل دائم، وهو اكثر شمولا من الاتفاقات المحدودة النطاق التي يتم ابرامها خلال مرحلة المفاوضـــات ويكون نطاقها واثرها محدود جزئيا مثل اتفاقيات وقف اطلاق النار او الاتفاقيات الإجرائية بشـأن المحادثات، فهي لا تشـكل نهاية للمفاوضـات ولا للنزاع القائم، ويتم التطلع لاتفاقيات السلام الشـاملة على انها تعالج أخطاء الماضـي وتخلق رؤية مشتركة لمستقبل البلد بما يراعي الاثار المختلفة بالنسبة لجميع قطاعات المجتمع [٦٣].

وهناك جملة من المتطلبات ينبغي ان يستوفيها اتفاق السلام تتمثل في: دقة الصياغة، والجدوى الفنية، والشـــرعية الدولية، والجدول الزمني المفصـــل للتنفيذ، وقد تظهر اثناء التنفيذ عيوب تتعلق بالصـياغة او الجدوى او الشـرعية وهي بمرور الوقت سـوف تحل حيث يكون الغموض قد رُفع وتم ملء الثغرات واجراء التعديلات، وتتأكل أهمية القضـايا التي كانت تبدو مستعصية على الحل فتتعلم الأطراف قيمة المواجهة، والتنفيذ حتما لا يمكن ان يكون صورة طبق الأصل للاتفاق الأصـــلي فهناك الكثير من الأفكار الجديدة والقيود التي تظهر اثناء التنفيذ لإعطاء تسوية سلمية نهائية [٦٤].

وهناك العديد من القضـايا المشـتركة التي غالبا ما تتم معالجتها في اتفاقيات السـلام وهي غالبا تتعلق بإصـلاح النظام الانتخابي لإعادة توزيع السـلطة بين الحزب الحاكم والمعارضـة، كذلك قضايا نزع السلاح وتسريح المقاتلين واعادتهم للحياة المدنية، وقضايا إعادة اللاجئين، وقضايا حقوق الانسان والعديد من القضايا الأخرى.

فاتفاقات السلام الشاملة ما يقارب ٩٦% منها تحتوي على احكام خاصة بالانتخابات تهدف الى اصلاح النظام الانتخابي وجعله اكثر تمثيلا، واعداد البلد لإجراء اول انتخاب بعد الاتفاق، وهو يدعم كذلك المجموعة المتمردة للتحول الى حزب سـياسـي شـرعي واجراء ترتيبات لتقاسـم السـلطة، وهو امر يؤدي من ناحية أخرى الى تطوير والتضـييق على أعضـاء المعارضـة من اجل إعادة تنظيم انفســهم ســياســيا، وهذا الخيار مهم وذلك لان القادة العســكرين هم غالبا مفاوضـون فقراء ويؤدي وجودهم غالبا الى طريق مسدود، لذا يبدو الحصـول على قيادة جديدة لتلك الأحزاب افضـل والتي قد ترغب في انتهاز الفرصـة في المنافسـة كسـياسـيين شـرعيين يعملون لتمثيل دوائرهم الانتخابية واكتساب الاعتراف لأنفسهم [٦٤].

ومن القضايا المهمة التي تعالجها اتفاقيات السلام كذلك هي مسألة نزع السلاح وتسريح الجنود وإعادة دمجهم في الحياة المدنية، ذلك ان انهاء الحروب الاهلية يتوقف على اسـتعداد الاطراف المتنافســة للتخلي عن الحلول الذاتية لانعدام الامن المتمثلة بإنشـاء واسـتخدام جيوش متكاملة، وتبدوعملية تسـريح الجيوش عملية خطرة بالنسـبة للمعارضـة الا انه يمكن للمنفذين الدوليين التقليل من هذه الخطورة من خلال التصـرف كضـامن بردع أي طرف يحاول الاسـتفادة من

التسـريح[٥]، وان كان في الواقع هذا الضـمان لم ينفذ في العديد من الحالات كما في ليبيريا وسيراليون ونفُذ في سوريا والبوسنة ولبنان من قبل الناتو[٤]، وكان ذلك سببا في انهيار اتفاق السلام وعودة الأطراف الى ساحة القتال وخير مثال هنا هو انغولا التي تم أبرام اتفاق سلام فيها بين الحكومة والمعارضة عام ١٩٩٤ونص على تشكيل قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة لضمان تنفيذ الاتفاق، وبسبب تأخر تشكيل وارسال القوة لأربعة اشهر وقيام الحكومة بأفعال تشكل خرقا للاتفاق فقد تصاعد النزاع مرة أخرى وهو ما دعا المبعوث الاممي السيد ماركوس ساموندو الى مطالبة الرئيس الانغولي دوس سانتوس عام ١٩٩٦بالعودة الى اللجنة السياسية المشتركة التي انشاها الاتفاق وقد سبب رفض هذا الأخير العودة للحرب الاهلية لتستمر حتى عام ٢٠٠٢[٦].

كما ان التنفيذ الناجح لاتفاق السلام لا يمكن ان يتم دون معالجة مسألة إعادة اللاجئين الى الوطن، وان كان في بعض الأحيان توطين هؤلاء اللاجئين في بلدان أخرى وعدم اعادتهم لأوطانهم ساهم في نجاح التنفيذ، فالعلاقة بين اللاجئ والاعادة للوطن ونجاح التنفيذ تختلف حسب ظروف النزاع المسلح، ففي الحروب المتعلقة باستبعاد الجماعات كما حدث في البوسنة يكون هناك إصرارا على العودة الى المناطق التي تم تطهيرها عرقيا خلال زمن النزاع المسلح، وهو امر يمكن ان يؤدي الى استئناف النزاع لذا فان خيار إعادة اللاجئين قد يخلق نتيجة اسوء[٩].

كذلك تهدف اتفاقات السلام الى الحد من انتهاك حقوق الانسان، فلطالما كان الهدف الأساسي من ابرام اتفاقات السلام في النزاعات المسلحة غير الدولية هو الحد من انتهاكات حقوق الانسان التي ترتكبها الحكومات او الأطراف المسؤولة الأخرى، فيجب ان تتضمن إشارة واضحة الى احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية المنصوص عليها في الاتفاقيات والمواثيق الدولية وتضمينها ضمن الاطار القانوني المحلي، كذلك ينبغي انشاء آليات وطنية لحمايتها ومنع انتهاكها [٧].

ان نجاح عملية تنفيذ اتفاق السلام يعتمد بشكل كبير على الطريقة التي تدار بها الصعوبات خلال فترة التنفيذ، من خلال تسليط الضوء على المشاكل التي تظهر والصعوبات المحتملة، ودراسة الأدوات المتاحة للأمم المتحدة لمواجهتها والمتطلبات التي يجب ان يفي بها اتفاق السلام اذا ما ارادت الأمم المتحدة المشاركة بفعالية في تنفيذ الاتفاق، وأحد نقاط الضعف في اتفاقات السلام هي المبالغة في تقدير قدرات الأطراف سواء من حيث الالتزامات التي تعهدت بها او توقيت تنفيذها، وهنا يستطيع المبعوث إعادة الجدولة او استعراض جدول الاعمال لتحديد الأولويات، وقد تظهر صعوبات تتعلق بالوضع السياسي في البلاد، فاتفاق السلام مبني في جوهره على تنازلات بين المناصب التي يشغلها الطرفين، وبسبب الأمد الطويل للحرب قد يبدو اتفاق السلام غير مريح بالنسبة لبعض الأطراف التي تتأثر بحسب وجهة الرأي العام المؤيد لها لذا تسعى الى تأخير التنفيذ من اجل تخفيف الضغط السياسي او حتى تتخلى عن التزاماتها عندما تجد نفسها ضعيفة سياسيا وان القدرة العسكرية لها هي مصدر نفوذها وهي اهم من قضايا السلام [٧].

وعلى العكس من هذه الفئة، فهناك بعض الأطراف من الجماعات المنشقة والمتمردين الذين قرروا ابتداءً البقاء خارج عملية السلام كونهم لا يثقون بالحكومة والتزامها بشروط الاتفاق، فهنا يمكن استغلال فكرة ان الحياة الانعزالية أصبحت مكلفة بالنسبة اليهم، فتظهر لهم فوائد

الانضمام رسميا الى عملية السلام من خلال منحهم فرصة التأثير على مجرى السياسة الوطنية من خلال بعض الأدوار في رسم المستقبل السياسي للبلاد، فمثلا اتفاق السلام والمصالحة في بوروندي عام ٢٠٠٠ ابرم دون مشـــاركة المجموعات المعارضـــة المتمثلة بالمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية وقوات الدفاع عن الديمقراطية (ddf_ddc) وهي واحدة من اكبر الفصـائل التي واصـلت حربها ضـد الحكومة طوال سـنتان، الا انها وجدت نفسـها قد أصـبحت معزولة على نحو متزايد لذا طالبت اثناء الاعداد للانتخابات الانضـــمام الى الحكومة الانتقالية كحزب سياسي قانوني حيث شاركت في الانتخابات وحصلت على ٦٤ مقعد من اصل ١١٨ لتصبح من اكبر الأحزاب في البلاد [٢].

الا انه وفي بعض الحالات تبقى تلك الجماعات على ذات الموقف المعارض لعملية السـلام منذ بداية المفاوضـــات وحتى تنفيذ الاتفاق بســـبب وجود منافع كبيرة تحصـــل عليها نتيجة حالة الحرب، فهناك بلدان لم يتم التوصـل فيها لاتفاق سـلام كونها تحوي سـلعا قابلة للتسـويق مثل الأحجار الكريمة والاخشـاب فهؤلاء يسـتفيدون من الحرب ولا يسـعون لإبرام اتفاق سـلام وقد يدعمهم بعض الأطراف الإقليمية التي تتفق معها في نفس الأهداف[٣].

إزاء كل الصـــعوبات والاخفاقات التي تعترض تنفيذ اتفاق الســـلام تظهر الحاجة لتدخل الأمم المتحدة للحيلولة دون انهيار الاتفاق، فيسـتطيع المبعوث الاممي تقديم المسـاعدة للأطراف من خلال تزويدهم بتشـخيص لطبيعة المشـكلة ومسـاعدتهم في وضـع معايير اكثر واقعية للتنفيذ واعداد إجراءات اكثر تفصـيلا، وهذا يتطلب من المبعوث قدرة رصـد موثوقة، وخبرة لازمة للمســـاعدة في تصـــميم اكثر للأهداف لجعلها اكثر وضـــوحا بما يســـاعد على التنفيذ، وعلى المبعوث حث الأطراف على فهم مشـترك للوضـع السـياسـي العام وتشـجيعهم على الالتزام بالشـــروط العامة للاتفاق، وعليه ان يقلل من مخاوف الأحزاب واجراء مراجعة حول بعض القضايا من اجل تحييد الأطراف المعارضة للاتفاق وكسب الوقت[٤].

وأخيرا لابد من الإشـارة الى ان اتفاقات السـلام الشـامل ازداد اللجوء اليها بشـكل ملحوظ عقب انتهاء الحرب الباردة بسـبب عدم تحقيق الانتصـارات العسـكرية في اغلب النزاعات المسـلحة غير الدولية فكانت تمثل البديل لإنهاء تلك النزاعات، الا ان الملاحظ ان مايقارب ثلث اتفاقات السلام فشلت في تحقيق أهدافها وتامين السلم، فمثلا أدى انهيار اتفاقات اروشا عام ١٩٩٤ في رواندا الى إبادة جماعية بلغت نحو ٨٠٠٠٠ ثمانين الف شـخص، في حين ان اتفاقات السـلام في السـلفادور المبرمة عام ١٩٩٢ اسـتطاعت انهاء الحرب الاهلية، ومؤخرا في عام ٢٠٠٥ ساهم اتفاق السلام بين الحكومة الاندونيسية وجبهة التحرير الوطنية في إحلال السلام في إقليم إتشيه وسومطرة [٢].

وصفوة القول مما تقدم بان لا عبرة باتفاق سلام دون تنفيذه على ارض الواقع وهذا الامر يتطلب ان يكون هذا الاتفاق يحتوي على اليات للتنفيذ مع ايجاد البدائل والمرجعيات التي تفصل في النزاع الناشئ عن تطبيقيه.

الخاتمة

وفي ختام بحثنا هذا توصل الباحث الى جملة من النتائج والتوصيات ،ابرزها:

النتائج

١- للمبعوث الاممي مهمة اساسية وهي العمل على تسوية النزاع المسلح غير الدولي وايجاد اتفاق سلام شامل يرضي جميع الاطراف، الا ان هناك مهام اخرى ثانوية تتمثل بالمهام الادارية

والانسانية، فهو المسؤول عن البعثة الاممية في حال كونه مرسل ضمن بعثة متكاملة وهي غالبا ما تكون لها نشاطات انسانية لمساعدة المدنيين من الاطراف المتنازعة، كما له مهمة اخرى وهي تقديم الاحاطات الى مجلس الامن حول تقديم مفاوضات السلام ونقل صورة النزاع والاطراف اليه.

٢- يمكن ملاحظة مراحل مميزة تمر بها مهمة المبعوث في التسوية واولها مرحلة ما قبل المفاوضات التي تتجسد في الاعداد والتهيئة للمفاوضات وتهيئة اطراف النزاع للدخول في التفاوض والتنسيق معهم حول كافة الامور الاجرائية والموضوعية وجمعهم على طاولة المفاوضات، لينتقل بعد ذلك الى المرحلة اللاحقة وهي مرحلة المفاوضات التي تمثل مرحلة مفصلية فأما ان تؤدي الى الانتقال الى وضع اتفاق السلام واما تنتهي بالفشل وهي تشمل اجراء المباحثات وتحليل المواقف ومعالجتها.

٣- يواجه المبعوث خلال مرحلة المفاوضات العديد من الصعوبات منها التعامل مع السلوك الملتوي للجماعات المفسدة او الجماعات التي يتعارض السلام مع مصالحها، كذلك بعض الجماعات التي قد تشترط مقدما اعفاءها من المسؤولية عن الجرائم المرتكبة من قبلها اثناء فترة النزاع المسلح وهو امر غير مقبول في القانون الدولي .

٤- من أجل أن يتوصل المبعوث الى تسوية نهائية للسلام ينبغي ان يعد اتفاق سلام شامل يعالج كافة المطالب والقضايا العالقة بين الطرفين ولا يقتصر على وضع تسوية سريعة تهدد بالعودة الى النزاع مرة اخرى، ويجب ان يتضمن اتفاق السلام جملة امور اساسية منها التركيز على اعادة بناء المجتمع من خلال نزع السلاح واعادة دمج المسلحين في المجتمع ووضع معالجة حقيقة لنزوح اللاجئين كذلك الاهتمام بحقوق الانسان واعادة توزيع السلطة بشكل عادل بين الجميع .

٥- لا يستطيع المبعوث العمل بمفرده دون الحصول على الدعم والخبرة اللازمين في شؤون الوساطة، وقد إنشات وحدة دعم الوساطة داخل الامم المتحدة عام ٢٠٠٦ لتقوم بمهام تقديم الخبرة والتدريب والدعم اللازمين لكافة الوسطاء والمبعوثين الأمميين او الاقليميين.

التوصيات

١- اعادة النظر بميثاق الامم المتحدة وتعديل المواد الخاصة بتشكيل مجلس الامن لضمان تحقيق المساواة في التمثيل والغاء حق النقض الذي يمنح عددا قليلا من الدول بالتحكم بسياسة المجلس تجاه النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية .

٢- تعديل النظام الاساسي لموظفي الامم المتحدة بما يضمن اضافة نصوص صريحة تعالج المركز القانوني للمبعوث الاممي وآلية تعيينه ومدة عمله وتطوره في السلم الوظيفي في المنظمة الدولية.

٣- تفعيل مبدأ المسؤولية الدولية للدول التي تدعم النزاعات المسلحة غير الدولية في غيرها من الدول مع امكانية اثارة المسؤولية الجنائية الدولية على مسؤولي تلك الدولة الداعمين للجماعات المسلحة ومحاكمتهم عند ارتكاب احدى الجرائم التي عاقبت عليها المحكمة الجنائية الدولية.

٤- ندعو الامين العام للأمم المتحدة لمراعاة اختيار أقرب الاشخاص من حيث البيئة واللغة والثقافة وتعيينهم مبعوثين أممين كونهم اكثر قدرة على التعامل بواقعية مع ظروف النزاع المسلح غير الدولي.

٥- ندعو المبعوثين الأمميين الى زيادة الاهتمام بتأثير الجهات الخارجية المؤثرة على اطراف النزاع، فاغلب النزاعات لم يكتب لها الاستمرار لولى الدعم الخارجي، فعلى المبعوثين الأمميين ان يعطوا الوقت الكافي للتواصل مع تلك الجهات الفاعلة واقناعها باتخاذ موقف داعم لأعمال السلام .

الهوامش:

١. تقرير الأمين العام المقدم الى مجلس الامن حول الدبلوماسية الوقائية، الوثيقة رقم (S/2011/552)، بتاريخ ٢٦/اب / ٢٠١١، ص٢٤-٢٥.

٢. Perspectives of the United Nations and Regional Organizations on preventive and quiet diplomacy dialogue facilitations and mediation "common challenges and good practices، organization for security and cooperation in Europe، February ٢٠١١، p6،٢٦.

٣) Connie Peck and Eleanor Wertheim، op. cit، p16.

٣) Perspectives of the United Nations and Regional Organizations on Preventive and quiet Diplomacy dialogue facilitations and Mediation، op.cit p28.

٤) Perspectives of the United Nations and Regional Organizations on Preventive and quiet Diplomacy dialogue facilitations and Mediation، op.cit p19.

٦) تقرير الأمين العام عن تعزيز الوساطة وأنشطة دعمها المقدم الى مجلس الامن، الوثيقة رقم (S/2009/189) ، المصدر السابق، ص١١-٢٥.

٧) تقرير الأمين العام حول منع نشوب النزاعات المسلحة المقدم الى مجلس الامن، وثيقة رقم (A/72/١١٥) المصدر السابق، ص١٧.

٩) Perspectives of the United Nations and Regional Organizations on Preventive and quiet Diplomacy Dialogue Facilitations and Mediation، op.cit، p31.

١٠) Cedric de coning، op.cit، p2.

١١) Lazaro Sumbeiywo، to be negegatiator ; strategies and tactics، Lazarom Sumbeiywo and the Mediation support project(center for security studies، eth Zurich and swis speace)، 2008، p8.

١٢) Connie Peck and Eleanor Wertheim، op.cit،p82.

١٣) Perspectives of the United Nations and Regional Organizations on Preventive and quiet Diplomacy dialogue facilitations and Mediation، op.cit، p31.

١٤) Connie Peck and Eleanor Wertheim، op.cit، p84.

١٤) تقرير الأمين العام المقدم الى الجمعية العامة حول منع نشوب النزاعات، وثيقة رقم (A/70/324)، المصدر السابق، ص١٦.

١٥) United Nations activate in support of Mediation، report of secretary general، ٢٧/June ٢٠١٧، (A/72/115)، p9.

)١٦Perspectives of the United Nations and Regional Organizations on Preventive and quiet Diplomacy dialogue facilitations and Mediation ،op.cit، p26.

١٧) المصدر نفسه، ص٢٦- ١٧.

١٨) تقرير الأمين العام المقدم الى الجمعية العامة حول منع نشوب النزاعات المسلحة ، الوثيقة رقم (A/72/115) ، المصدر السابق، ص١٩.

١٩) تقرير الأمين العام عن تعزيز الوساطة وأنشطة دعمها المقدم الى مجلس الامن ،الوثيقة رقم(S/2009/189)، المصدر السابق ، ص١٠.

)٢٠ Mathilda Lindgren، Peter Wallensteen، Helena Grusell، Meeting The New Challenges to International Mediation report from UN international symposium at the Department of Peace and Conflict Research، Sweden 2010، P16

)٢١Jacob Bercouitch and Richard Jackson، op.cit، P62.

)٢٢Connie peck and Eleanor Wertheim، op.cit، p59.

٢٣) Mathilda Lindgren، Peter Wallensteen، Helena Grusell، op.cit، P13.

)٢٤ Lazaro Sumbeiywo، op.cit،p6

٢٥) المصدر نفسه، ص٥.

)٢٦ Strengthening the role of mediation in the peaceful settlement of disputes، resolution adopted by the general assembly on 9 septemper 2016،(A/res/70304)، p4.

)٢٧ Lazaro Sumbeiywo، op.cit، p8.

)٢٨ Basics of Mediation; Concepts and Definitions، Fact Sheet Series Peace Mediation and Mediation on Support، Federal foreign office، Germany،٢٠١٧، p2.

٢٩) Connie Peck and Eleanor Wertheim، op.cit، p59.

)٣٠Connie Peck،op.cit،p30.

)٣١Lazaro Sumbeiywo، op.cit، p5.

)٣٢Connie peck،op.cit،p18

)٣٣ Connie peck and Eleanor Wertheim، op.cit، p113،٨٢.

٣٤) Guidance on Gender and Inclusive Mediation Strategies ،United Nations ،Department of Political Affairs ،March 2017،p3.

)٣٥Connie peck and Eleanor Wertheim، op.cit، p86.

)٣٦ Jacob Bercouitch and Richard jakson، op.cit، p61.

٣٧) Connie peck،op.cit،p33.

)٣٨Perspectives of the United Nations and Regional Organizations on Preventive and Quiet Diplomacy Dialogue facilitations and Mediation ،op.cit، p26.

)٣٩Connie peck and Eleanor Wertheim، op.cit، p84.

٤٠) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم الى مجلس الامن حول الدبلوماسية الوقائية بتاريخ ٢٦ اب ٢٠١١، وثيقة رقم (S/2011/552) ص٢٠.

٤١) تقرير الأمين العام عن دور الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات المقدم الى مجلس الامن، المصدر السابق، ص٧.

٤٢) Connie peck and Eleanor Wertheim، op.cit، p112.

٤٣) المصدر نفسه، ص٥٠

٤٤) بان كي مون، المصدر السابق، ص١٢-١٨.

)٤٥Connie Peck، op.cit، p32.

[٤٦]) تقرير الأمين العام حول تعزيز الوساطة وانشطة دعمها، وثيقة رقم(S/2009/189)، المصدر السابق، ص١٤.

٣)Connie peck and Eleanor Wertheim، op.cit، p51.

[٤]) Perspectives of the United Nations and Regional Organizations on Preventive and quiet Diplomacy dialogue facilitations and Mediation ،op.cit، p31.

[٥]Connie peck and Eleanor Wertheim، op.cit، p60.

[٥٠]) المصدر نفسه، ص٩٠ .

[٥١]) تقرير الأمين العام عن تعزيز الوساطة وأنشطة دعمها المقدم الى مجلس الامن، الوثيقة رقم (S/2009/189)، المصدرالسابق ،ص١٢.

[٥٢]) بان كي مون، المصدر السابق، ص٢١.

[٥٣]) تقرير الأمين العام المقدم الى الجمعية العامة حول التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال الوساطة، وثيقة رقم(A/70/328)،المصدر السابق، ص١٨.

[٥٤]Connie peck، op.cit،p37.

[٥٥] Perspectives of The United Nations and Regional Organizations on Preventive and Quiet Diplomacy، op.cit، p20.

[٥٦]Mathilda Lindergren، Peter Wallensteen and Helena Grusell،op.cit، P20.

[٥٧] Perspectives of The United Nations and Regional Organizations on Preventive and Quiet Diplomacy، op.cit، pp21.

[٥٨]Connie Peck،op.cit،p33.

[٥٩]Connie peck and Eleanor Wertheim، op.cit، p111،١٠٦.

[٦٠] Madhav Joshi، Jason Michael Quinn، ImplementingThe Peace، The Aggregate Implementation of Comprehensive Peace Agreements and Peace Duration After Intrastate Armed Conflict، British journal of political science، 1-1vnovember ٢٠١٥، p4.

[٦١] United Nations Activate in Support of Mediation، Report of Secretary General ،op.cit، (A/72/115)، p5.

[٦٢] Jean Arnault، Good Agreement، Bad Agreement? An Implementation Perspective، Center of International Studies، p3.

[٦٣]) بان كي مون، المصدر السابق، ص٢٠.

[٦٤] Jean Arnualt، op.cit، p1.

[٦٥] Madhav Joshi، Jason Michael Quinn، op.cit، p5.

[٦٦]) للمزيد انظر تقرير الأمين العام المقدم الى مجلس الامن حول دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة دمجهم، وثيقة رقم (S/2000/101)، بتاريخ ٢٠٠٠/٢/١١،ص٧.

[٦٧]Stephen John Stedman، Implementing Peace Agreements in Civil Wars: lessons and Recommendations for Policymakers، International Peace Academy، newyork، 2001، p16.

[٦٨] Madhav Joshi، op.cit، p10.

[٦٩]Stephen John Stedman، op.cit، p18 .

[٧٠] public international law and policy group، The Peace Agreement Drafter's Handbook، Plipg Global pro bono law firm،٢٠١٢، p165.

[٧١]Jean Arnult، op.cit، p6.

[٧٢]) Madhav Joshi، Jason Michael Quinn، op.cit، p7.

[٧٣]Stephen John Stedman، op.cit، p3 .

[٧٦] Jean Arnult، op.cit، p7.

[٧٧] Chong Chen، Negotiated Settlement and The Durability of Peace: Agreement design، Implementation، and Mediated Civil wars، Master thesis، Political Science College، Utah State University، 2015، p13.

المصادر

الكتب

١- بان كي مون، توجيهات الأمم المتحدة من اجل الوساطة الفعالة، صادر عن الأمم المتحدة، نيويورك، أيلول ٢٠١٢.

التقارير

١- تقرير الأمين العام المقدم الى مجلس الامن حول الدبلوماسية الوقائية، الوثيقة رقم (S/2011/552)، بتاريخ ٢٦/اب / ٢٠١١

٢- تقرير الأمين العام عن تعزيز الوساطة وأنشطة دعمها المقدم الى مجلس الامن، الوثيقة رقم (S/2009/189)

٣- تقرير الأمين العام حول منع نشوب النزاعات المسلحة المقدم الى مجلس الامن، وثيقة رقم (A/72/115)

٤- نقرير الأمين العام المقدم الى الجمعية العامة حول منع نشوب النزاعات، وثيقة رقم (A/70/324).

٥- تقرير الأمين العام المقدم الى مجلس الامن حول دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة دمجهم، وثيقة رقم (S/2000/101)، بتاريخ ٢٠٠٠/٢/١١.

المصادر الأجنبية

١. Perspectives of the un and regional organizations on preventive and quit diplomacy، dialogue facilitation and mediation 'common challenges and good practices، organization for security and cooperation in Europe، February 2011.
٢. Connie Peck and Eleanor Wertheim، Strengthening the Practice of Peacemaking and Prevention Diplomacy in the un.
٣. Cedric De Coning، the role of Srsg in Un Intergrated Missions- process facilitator and multi stakeholder mediator، policy prief، 5،٢٠١٠ .
٤. Lazaro Sumbeiywo، to be negegatiator ; strategies and tactics، Lazarom Sumbeiywo and the Mediation support project(center for security studies، eth Zurich and swis speace)، 2008.
٥. United Nations activate in support of Mediation، report of secretary general، ٢٧/June ٢٠١٧، (A/72/115)
٦. Mathilda Lindgren، Peter Wallensteen، Helena Grusell، Meeting The New Challenges to International Mediation report from UN international symposium at the Department of Peace and Conflict Research، Sweden 2010،
٧. Jacob Bercouitch and Richard jackson، negotiation or mediation? anexploration of factiors affecting the choice of conflict management in international conflict، plenum publishing corporation، 2001.
٨. Strengthening the role of mediation in the peaceful settlement of disputes، resolution adopted by the general assembly on 9 septemper 2016،(A/res/70304).

٩. Basics of Mediation; Concepts and Definitions، Fact Sheet Series Peace Mediation and Mediation on Support، Federal foreign office، Germany،٢٠١٧.
١٠. Connie Peck،amanual for un mediators; advice from un representatives and envoys، the program in peacemaking and conflict prevention of the united nations in state for training and research، geneva،٢٠١٠.
١١. Guidance on Gender and Inclusive Mediation Strategies ،United Nations ،Department of Political Affairs ،March 2017.
١٢. Perspectives of The United Nations and Regional Organizations on Preventive and Quiet Diplomacy.
١٣. Madhav Joshi، Jason Michael Quinn، ImplementingThe Peace، The Aggregate Implementation of Comprehensive Peace Agreements and Peace Duration After Intrastate Armed Conflict، British journal of political science، 1-1vnovember 2015.
١٤. Jean Arnault، Good Agreement، Bad Agreement? An Implementation Perspective، Center of International Studies.
١٥. Stephen John Stedman، Implementing Peace Agreements in Civil Wars: lessons and Recommendations for Policymakers، International Peace Academy، newyork، 2001.
١٦. public international law and policy group، The Peace Agreement Drafter's Handbook، Plipg Global pro bono law firm،٢٠١٢..